

## مذكرة تفاهم بين الاقتصاد والهيئة المنظمة للاتصالات

الشكاوى المتعلقة بقطاع الاتصالات، وفقا لقانون حماية المستهلك رقم 2005/659". وتتضمن المذكرة أسس التعاون والتنسيق بين الفريقين لمعالجة مشتركة لشكاوى المستهلك الخاصة بقطاع الاتصالات وفق المبادئ المتفق عليها، وتتناول حملة توعية للمواطنين دفاعا عن حقوقهم ولتعريفهم على السبل المتاحة امامهم للقيام بذلك. وقع عن الوزارة المدير العام بالإنبابة فؤاد فليفل وعن الهيئة المنظمة عضو مجلس الادارة رئيسة وحدة الاعلام وشؤون المستهلكين محاسن عجم، في حضور الوزير محمد الصفدي ورئيس الهيئة كمال شحادة.

وقعت وزارة الاقتصاد والتجارة مع الهيئة المنظمة للاتصالات، مذكرة تفاهم تسمح للهيئة بالتدخل لمعالجة اي شكوى والافادة من الخبرات المتبادلة بين الطرفين، اضافة الى ان الهيئة ستتولى "البحث في النزاعات بين مقدم خدمات الاتصالات والمشارك لديه او المستفيد من خدماته وعرض الحل الودي وفرض العقوبات في حال حصول مخالفة لشروط الترخيص او لأحكام قانون الاتصالات والانظمة الصادرة تطبيقا له".

وفي المقابل، تقوم وزارة الاقتصاد عبر مصلحة حماية المستهلك حاليا بمتابعة ومعالجة شكاوى المستهلكين بما فيها